ازياء النساء والتشريع

للأستاذ عريان يوسف سعد

تقدم نائب بمشروع قانون يعاقب السيدة التى تلبس ثيابا غير كافية لستر أجزاء الجسم ، أو للسيدة التى ترتدى لباس الاستحمام على الشاطئ .

وقررت اللجنة التى نظرت المشروع حفظه .

وتألب النواب لمساعدة زميلهم وللأخذ بناصر الفضيلة والأخلاق ، وقرروا إحالة المشروع إلى لجنة لدراسته من جديد . والموضوع دقيق والخطأ فيه وخيم العاقبة .

فمشروع القانون كما هو سيجعل السيدات تحت مراقبة البوليس بمجرد خروجهن من المساكن .

ورجال البوليس ليسوا معصومين من الخطأ فى فهم القانون وتطبيقه فاذا وضعنا السيدات تحت رقابة البوليس فاست آمن أن يتعرض رجل البوليس لزوجتى رغم مطابقة ثيابها لأصول الحشمة التى نص عليها القانون ، ولرجل البوليس رأيه وله نظره هو لا نظر غيره ورأيه ، وله أن يقود السيدة الى قسم البوليس كما يقود البائع المتجول الذى يزحم الطريق و يضايق المارة . وهكذا تخرج السيدة المحترمة من بيتها لقضاء مصلحة أو زيارة ، فاذا بها تجد نفسها فى قسم البوليس وتحت رحمة رجال البوليس ولو كانت ثيابها مطابقة للقانون ، لأن المسألة مسألة تقدير والموكل بالتقدير بشر يخطئ و يصيب .

معنى هذا أن السيدة المصرية قد فقدت حريتها واعتبارها وأصبح مجرد وجودها فى الطريق كافيا للقبض عليها حتى تثبت مطابقة ثيابها للقانون . وربما اتخذت إجراءات ذلك الاثبات بقية النهار وشطرا من الليل لأن الضابط المكلف مشغول فى تحقيق قضية أو لعله خارج القسم فى مرور أو تفتيش ولعلها لا تستطيع الاتصال بزوجها أو أبيها ، ولعل أحدهما يبحث فى كل قسم عنها فلا يجدها أو يجدها آخر الليل .

هذا وضع لا يرضاه أحد لزوجته أو ابنته أو أمه ولو كان ذلك باسم حماية الفضيلة والدفاع عن الأخلاق .

فأى رجل يقبل أن يستوقفه جندى البوليس ، وهو يسير مع زوجته أو ابنته أو أخته ، و يأمرهما بالسير معه الى قسم البوليس لأن السيدة تخالف القانون مهما كان انطباق ثيابها على مواد القانون ظاهرا ، ونحن نرى كثيرا من تشبث رجال البوليس فى حالات خاصة ولا يمكن أن يثنى الواحد منهم عن رأيه رجاء أو إقناع .

ترى معى من غير شك أن إصدار تشريع فيه إهدار كرامة السيدات بهذا القدر غير جائز .

بيد أنك ترى مع النائب المحترم كذلك أن الثياب أصبحت غير لائقة حقا . ولكن المسئول عن ذلك ليست السيدة ولا الرجل . فالسيدة مضطرة لمجاراة الوسط الذى تعيش فيه رضيت أو لم ترض ، وإلا وضعت نفسها موضع الانتقاد والاستهجان واتهمت بالتأخر والرجعية وفساد الذوق .

والرجل ؟ الرجل المظلوم المتهم دائما ما حيلته وهو إذا كان عاجزا عن لبس ما يناسب جو بلاده فى الحر المرهق ، و إذا أرغم على أن يدفئ نفسه باللباس فى شهور القيظ الشديدة وهو فى حاجة إلى أى شىء إلا التدفئة ، إذا عجز عن لبس ماينفعه فهو عن إلباس غيره أعجز .

هذا المغلوب على أمره فى أمر لباسه أعجز من أن يغالب المودة والوسط فى أمر ماتلبسه زوجته أو ابنته .

أنا لو كنت حرا لارتديت قميصا قصير الكم و بنطلونا قصيرا ولكننى لا أجسر على ذلك ! ! لماذا ؟ لأن الوسط الحكومى يرى هذه الثياب غير جديرة بالاحترام كأنها موضة يرتكبها لابسها وجزى الله وزير الشؤون الاجتماعية عن موظفيه خير الجزاء إذ رأى أن يرفه عنهم بعض الشىء فأذن لمن يشاء بأن يحضر إلى الديوان بغير ياقة ورباط رقبة وجاكتة ، والحالة مرهقة والتخلص منها نعمة ! ومع ذلك فلم يستطع إلا قليلون فى الوزارة أن ينتفعوا بهذه الخطوة المباركة الجريئة خشية النقد واللوم .

وليس أدل على ذلك من أن سائر الوزارات تجاهلت هذا التصريح فلم تعممه ، ولكن المستقبل وحده سيكفل تحقيق ما رمى إليه وزير الشؤون الاجتماعية ، وما ينتقده الموظفون الآن ولا يرضون به سيصبح فى المستقبل شيئا عاديا ، ولعل تقصير الشارب أو حلقه إطلاقا — وهو اليوم ما لا يفكر أحد فى الكلام عنه — كان فى سنة ١٩١٠ — لو أقدم عليه مصرى ، سببا فى التشهير به واتهامه حتى فى رجولته .

الموضة والوسط هما المسئولان عن ملابس السيدات ، فليس من العدل لوم الرجل القوام على المرأة ولا لوم المرأة لأنها تتبرج تبرجا شديدا انما اللوم على الموضة والوسط .

هذا على ما أظن فيه بعض الانصاف للسيدة المصرية وان كنت لا أعفيها من تعقب الموضة وملاحقتها فى شىء من التسرع .

نحن الآن لم نعد فى لباسنا وكثيرا من عاداتنا بلدا شرقى اللباس شرقى التقليد ، أو على الأقل لم نعد كما كنا من ربع قرن . فهل يريد المشرع أن يرجع بنا الى حيث كنا من الحجاب

والفصل بين الرجال والنساء كما كان الحال قديما ؟ حبذا ذلك لو كان من المستطاع ولكنه مستحيل .

أو يريد بنا أن نقف حيث نحن الآن فلا نتقدم فى طريق المدنية الغربية خطوة واحدة بل نعود الى الوراء قليلا ، الى أيام كانت السيدة المصرية حديثة العهد بالخروج من الحجاب وكانت لا ترى فى الطريق الا وفوق فستانها (مانطو) طويل الاكمام سابغا الطول حتى يبلغ حذاءها ؟

هذا فيما أظن غير مستطاع واتخذات النساء قد بلغت من القوة باتحادها ما بلغت والبنت المصرية فى صفوف طلبة الجامعة تحسن الهجوم لا الدفاع فقط عن حريتها .

إن أمامنا طريقا واحدا يحتم علينا أن نسير فيه ، وهو التنقل فى ملاحقة الغرب وتتبع خطواته ، خصوصا بعد هذه الحرب حين تسهل المواصلات أكثر من سهولتها قبلها وحين تقطر السيدة فى باريس وتتناول طعام الغداء فى روما والشاى فى القاهرة ، وحين تنزل فى المطار فيستقبلها السيدات صديقاتها وينظرن ثيابها قبل أن ينظرن وجهها ثم تراهن بعد أيام قليلة وقد ارتدت كل منهن فستانا كفستانها وهو أحدث ما أنتجت باريس أو نيويورك .

إنى أعتقد أنه لو نجح النائب المحترم فى إصدار تشريعه أو فى شىء قريب منه ، ستضيف المرأة هذا التشريع إلى قائمة الأشياء التى تحاربها وتضيف إلى برنامج اتحاداتها مادة جديدة تنص على العمل والسعى ما وجدت إلى السعى سبيلا لإلغاء تشريع الأزياء لمناقضته لأبسط مبادئ الحرية الشخصية (أرجو المعذرة فهذه العبارة ليست رأيى وإنما هى تنبؤ بما سيكتبنه فى البرنامج) .

فقد نشرت فى مجلة الثقافة كلمة عن إنشاء اتحاد للرجال يناهض اتحادات النساء ويحافظ على حقوق الرجال ، ولعل وجود اتحاد من هذا النوع قد يجدى بعض الشىء فى عقد اتفاق بين الجنسين لتحديد مدى ماتصل اليه موضة الملابس بالمفاوضة أو بالممارسة كما يقولون أما إصدار تشريع تتولى الاتحادات النسائية محاربته وتحطيم قيوده كما حطمت قيود غيره من التقاليد مع وجود فارق كبير بين قوة المرأة الآن وقوتها يوم ثارت عليها فأمر لا يقول به عاقل ولا يتصوره إنسان كامل .

لست من أنصار الهزيمة والتردد ، ولا من مجندى الخلاعة والتبرج ، ولكننى أفضل الاعتدال الذى سيبقى مع الزمن على العلاج الشديد الذى يبطل مفعوله وأثره بعد قليل ، ولعل فى هذا العلاج ، علاج التفاهم ، وفى إنشاء اتحاد للرجال وظيفته بحث المشكلات التى تنشب بين الجنسين على أشياء لا يصل القانون إلى حلها .

عريان سعد